متوسط عدد الأسهم المتداولة تراجع بنسبة 13.74 في المئة

«بيان للاستثمار»: البورصة حققت خسائر سوقية 32.93 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي

المؤشر «السعري» استطاع أن يحقق بعض المكاسب للأسبوع الرابع على التوالي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار، أن أداء بورصة الكويت على المستوى الأسبوعي تباين للمرة الأولى هذا العام، إذ تمكن المؤشر السعري من مواصلة الاتجاه الصعودي الذي استهله السوق منذ بداية العام، واستطاع أن يحقق بعض المكاسب للأسبوع الرابع على التوالي بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على عدد من الأسهم الصغيرة، الأمر الذي مكنه من تعزيز مكاسبه التي سجلها منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 3.81 في المئة، وذلك بعدما أنهى تداولات الأسبوع عند مستوى 6.651.91 نقطة؛ في المقابل، توقف قطار المؤشرين الوزني وكويت 15 في محطة جني الأرباح، حيث تعرضت بعض الأسهم القيادية إلى عمليات بيع أدت إلى إغلاق المؤشرين الوزنيين في المنطقة الحمراء للمرة الأولى منذ ثلاثة أسابيع، وهو الأمر الذي جاء بعد المكاسب الجيدة التي حققتها تلك الأسهم في الأسابيع الماضية. وقد شهد السوق هذا التباين في ظل تراجع مستويات التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل السابق، إذ وصل المتوسط اليومي للسيولة النقدية خلال الأسبوع المنقضي إلى 13.66 مليون د.ك. أي بانخفاض نسبته 12.88 في المئة عن مستويات الأسبوع قبل السابق، فيما سجل متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع تراجعا نسبته 13.74 في المئة ليصل إلى 118.79 مليون سهم.

هذا وقد حققت البورصة على إثر تباينها خلال الأسبوع الماضي خسائر سوقية بلغت حوالي 32.93 مليون دينار كويتي، إذ وصلت قيمتها الرأسمالية مع نهاية الأسبوع إلى 28.05 مليار دينار كويتي، بتراجع نسبته 0.12 في المئة عن مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي بلغ 28.09 مليار دينار كويتي. وتقلصت بذلك مكاسب السوق منذ بداية العام 2018 لتصل إلى 1.11 مليار دينار كويتي، أي بنمو نسبته 4.14 في المئة مقارنة مع قيمته في آخر يوم تداول من العام المنصرم، حيث بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي.

وبالتطرق إلى الشأن الاقتصادي، فقد أكد (صندوق النقد الدولي) أن الكويت تواجه تراجع أسعار النفط من موقع القوة، وأرجع فضل ذلك إلى الاحتياطات المالية الكبيرة التي تتمتع بها الدولة، بالإضافة إلى الدين المنخفض وسلامة القطاع المالي. وأكد الصندوق أن تحسين مواءمة التعويض في القطاعين العام والخاص من شأنه أن يعزز الحافز لدى المواطنين على التوجه نحو وظائف القطاع الخاص، ومن ثم دعم المنافسة، موصيا بتقييد نمو التوظيف في القطاع العام وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص. كما شدد الصندوق على أن الانتقال من نموذج النمو الذي يقوده القطاع العام إلى نموذج النمو الذي يقوده القطاع الخاص يتطلب خلق حوافز لاتخاذ المخاطر وريادة الأعمال، مشددا كذلك على أهمية إصلاح التعليم لتزويد الخريجين الجدد بالمهارات المتعلقة بوظائف القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النظرة الإيجابية التي أبداها (صندوق النقد الدولي) فيما يخص قدرة الكويت على مواجهة أعباءها المالية في ظل انخفاض أسعار النفط، إلا أننا نكاد نجزم أن تلك النظرة لن تستمر لوقت طويل، خاصة إذا ما علمنا أن «موقع القوة» الذي تحتله الكويت، بحسب ما ذكر الصندوق، لم يكن بسبب قوة الاقتصاد المحلي أو مكانته التنافسية، إنما جاء نتيجة الفوائض المالية الكبيرة غير المستغلة، والتي حققتها ميزانية الدولة خلال الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط في الفترات الماضية، تلك الفوائض الراكدة في البنوك والتي لم يتم استغلالها في إصلاح اختلالات الاقتصاد الوطني من خلال صرفها على مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية تساهم في الحد من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للدخل، مما أدى إلى تضاعف التحديات التي يواجهها الاقتصاد المحلي بشكل مستمر وواضح: لذلك فإن استمرار الكويت في «موقع القوة» مرهون بتنفيذ متطلبات الإصلاح الاقتصادي وخلق مصادر دخل إضافية بجانب النفط، فضلاً عن وضع استراتيجية جديدة وخطة فعالة لتحويل الاقتصاد المحلي من اقتصاد شبه أحادي الدخل يسيطر عليه القطاع العام، إلى اقتصاد متعدد الموارد يلعب فيه القطاع الخاص دور الريادة.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشرات السوق الثلاثة للمرة الأولى على المستوى الأسبوعي هذا العام، حيث شهد السوق استمرار عمليات الشراء الانتقائية على الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي تركزت على الأسهم ذات القيم السعرية المتدنية، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشر السعري الذي أنهى تداولات الأسبوع محققا بعض المكاسب؛ في المقابل، دفعت الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية المؤشرين الوزني وكويت 15 لإنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء، وذلك بعد الأداء الجيد الذي شهدته تلك الأسهم منذ بداية العام الجديد. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل استمرار ترقب المتداولون لنتائج الشركات المدرجة عن بياناتها المالية السنوية، خاصة وأن هذه النتائج سوف تحدد بشكل كبير الأهداف الاستثمارية في المرحلة المقبلة للعديد من المستثمرين في السوق.

وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع الماضي على تراجع شمل كافة مؤشراتها، لاسيما مؤشريها الوزنيين اللذين تأثرا بموجة جني الأرباح التي شهدها السوق خلال الجلسة والتي تركزت بدورها على الأسهم القيادية، خاصة بعد الارتفاعات الجيدة التي شهدتها تلك الأسهم في الجلسات السابقة؛ كما جاء تراجع المؤشر السعري بعد الضغوط البيعية التي تعرضت لها بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما تلك التي يتم التداول عليها بأسعار تقل عن قيمتها الإسمية. أما في الجلسة التالية، فقد تمكنت البورصة من العودة إلى المنطقة الخضراء، وذلك بعد أن أنهت مؤشراتها الثلاثة تداولات الجلسة محققة ارتفاعات متباينة، مدعومة من عودة عمليات الشراء والتجميع على الأسهم القيادية بشكل خاص، وهو الأمر الذي ظهر جليا على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان تمكنا من تعويض كامل خسارتهما التي سجلاها في الجلسة السابقة، وذلك في الوقت الذي حقق فيه المؤشر السعري مكاسب محدودة بفضل عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على عدد من الأسهم الصغيرة، معوضا بذلك جزء من خسائره التي سجلها في جلسة بداية الأسبوع.

هذا وقد شهدت البورصة في جلسة منتصف الأسبوع تباين إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري صعوده التدريجي على وقع الأداء المضاربي الذي ميز تداولات الأسهم الصغيرة، فيما دفعت العودة السريعة لعمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء، وهو ما جاء في ظل انخفاض مستويات التداول سواء على صعيد الكمية المتداولة أو السيولة النقدية، حيث تراجعت الأولى بنسبة 12.42 في المئة، فيما انخفضت الثانية بنسبة 11.24 في المئة.

هذا ولم يشهد أداء السوق في جلستي الأربعاء والخميس تغيرا كبيرا بالمقارنة مع جلسة الثلاثاء، إذ واصلت مؤشرات السوق تباينها وسط اختلاف توجهات المتداولون، حيث واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تراجعهما في ظل استمرار عمليات جني الأرباح في السيطرة على تداولات الأسهم القيادية، وهو الأمر الذي دفعهما إلى إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، فيما تمكن المؤشر السعري من مواصلة الارتفاع نتيجة استمرار عمليات الشراء والمضاربة على بعض الأسهم الصغيرة، الأمر الذي مكنه من تعويض كامل خسائره ودفعه إلى إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء.

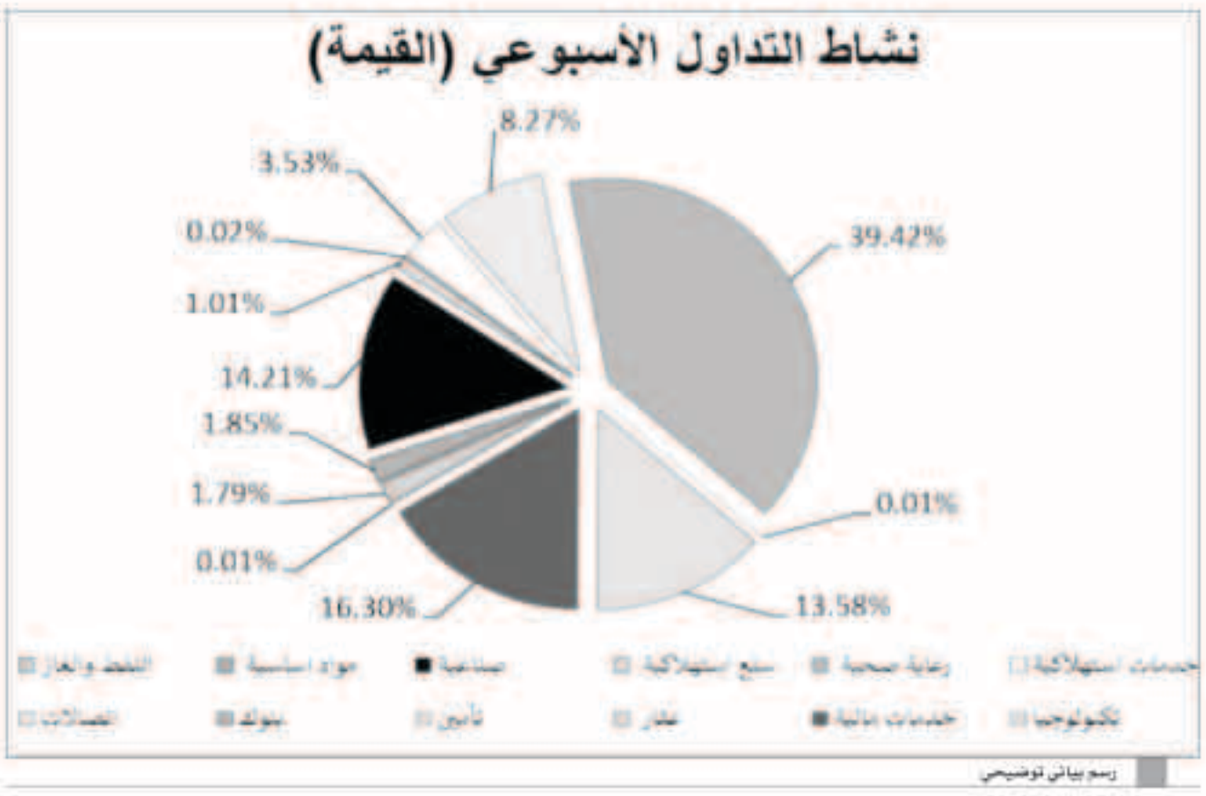

رسم بياني توضيحي

السوق يشهد استمرار عمليات الشراء الانتقائية على الأسهم الصغيرة بالإضافة إلى المضاربات السريعة

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6.651.91 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.19 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجع نسبته 0.16 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 418.45 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 965.55 نقطة بانخفاض نسبته 0.12 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي بلغت نسبة مكاسب المؤشر السعري مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 3.81 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 4.24 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.54 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2017.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الستة الباقين؛ هذا وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 488.33 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.63 في المئة، تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.31 في المئة بعد أن أغلق عند 1.010.98 نقطة. في حين شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.57 في المئة، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 936.49 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 1.876.78 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 0.13 في المئة.

في المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات المتراجعة، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1.451.15 نقطة بتراجع نسبته 3.93 في المئة، تبعه قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 1.80 في المئة، مغلقا عند مستوى 1.288.72 نقطة. وجاء قطاع التأمين في المرتبة الثالثة بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 0.93 في المئة، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.022.98 نقطة. فيما كان قطاع الخدمات المالية الأقل تراجعا خلال الأسبوع الماضي، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 650.18 نقطة بانخفاض نسبته 0.19 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 177.77 مليون سهم تقريباً شكلت 29.93 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 144.08 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.26 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 18.40 في المئة بعد أن وصل إلى 109.31 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 39.42 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 26.93 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.30 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 11.13 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 9.71 مليون د.ك. شكلت 14.21 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

القائمة تفتتح مقرها الانتخابي

الحربي: «الائتلاف» في «نفط الكويت» حققت أكثر من 190 إنجازاً عملياً

دفعت في الانتخابات الحالية بعدد كبير من الشباب لتمثيلها في المجلس المقبل

انتخابات الدوره الحالية من النقابة ستشهد يوماً تاريخياً

جراح الحربي

اعلن المتحدث الرسمي باسم قائمة الائتلاف بشركة نفط الكويت جراح الحربي عن افتتاح مقر القائمة الانتخابي والندوة المقامة تحت عنوان «كشف الحقائق!» امس في مقر القائمة الكائن في منطقة الاحمدي بجانب سينما الاحمدي.

وقال الحربي ان «قائمة الائتلاف» التي تخوض انتخابات نقابة العاملين في الشركة للعام 2018-2020 والمزمع اقامتها في 30 يناير الجاري، ان مرشحي القائمة سوف يكشفون حقائق تهم جميع العاملين في القطاع النفطي عموما وفي شركة نفط الكويت خصوصا.

ودعا الحربي جموع الموظفين أعضاء الجمعية العمومية والمهندين الانضمام الى الندوة العمالية التي سيتناول فيها المرشحون في القائمة برامجهم الانتخابية واهدافهم.

ولفت الي ان قائمة "الائتلاف" دفعت في الانتخابات الحالية بعدد كبير من الشباب لتمثيلها في المجلس المقبل، مشددا علي اهمية ان يأخذ الشباب فرصته في تحمل المسؤولية والاستفادة من الخبرات النقابية من المجلس الحالي وخاصة للشباب الجدد في «نفط الكويت».

وبين الحربي ان انتخابات الدورة الحالية من النقابة ستشهد يوما تاريخيا، حيث سيختار عمال وموظفي الشركة من يمثلهم ويكون لسان حالهم ويطالب بمكتسباتهم.

وذكر ان قائمة الائتلاف حققت أكثر من 190 انجاز عمالي في مسيرتها النقابية، فالقائمة عملت لجميع الشرائح وجميع الدرجات بكل شفافية وتفاني واخلاص، ناهيك عن عدد كبير من القضايا التي لا تزال منظورة امام القضاء وهيئات التحكيم للمطالبة بحقوق ومكتسبات العمال.

واختتم الحربي تصريحه قائلا: «ان هذا اليوم يمر على قطاعنا النفطي وهو في ظروف مختلفة فهناك من يريد النيل من مكتسبات العمال وسلبها والانتقاص منها بشتى الوسائل والطرق لتحويل هذا القطاع الى قطاع طارد وبالتالي تكون هناك الفرصة لتفريغه من كوادره، وهذا يؤكد لنا بأن الحقوق تنتزع ولا توهب، ولذلك وضع اخوانكم من اعضاء قائمة الائتلاف قضية الدفاع عن الحقوق والمكتسبات امام اعينهم».

وتضم قائمة «الائتلاف» كلا من محمد متعب المطيري، عدنان عبدالله شهاب، بدر عالي العتيبي، سعود عبدالعزيز الكندري، مبارك خلف الغريب، محمد أحمد الرشيد، جابر مبارك البغيلي، يوسف يعقوب الكندري، عبدالمحسن راجح الدوسري، صالح خليفة العمير، عيسى مرزوق العازمي، محمد أحمد الشراح، أحمد جاسم الشمري، جاسم أحمد الفيلكاوي وغازي جهز العتيبي وتحمل شعار «عهد سيبقى».

لمدة 10 أيام لطرح المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية والتمويلية

البنك الأهلي المتحد يقيم جناحاً خاصاً في برج التوأم بالمرقاب

أعلن البنك الأهلي المتحد عن إقامته جناح خاص في برج التوأم بالمرقاب في الفترة من الحادي والعشرين من يناير حتى الأول من فبراير 2018 ضمن أوقات الدوام الرسمية، في خطوة رامية إلى رفع مستوى الوعي بين رواد البرج حول مزايا الخدمات والمنتجات البنك، والاستفادة من كافة المنصات المتاحة للتواصل مع العملاء.

وأضاف الأهلي المتحد في بيان صحفي له أن تواجد موظفي المبيعات في برج التوأم بالمرقاب، يأتي في سياق الخطوات المتواصلة التي يتخذها البنك للتواصل المباشر مع العملاء الحاليين والمرتقبين والتعرف عن قرب على احتياجاتهم وتفضيلاتهم وكذلك تعريفهم بالخدمات والمنتجات المصرفية والتمويلية التي تلبي احتياجات العملاء من مختلف شرائح المجتمع وبحسب أماكن تواجدهم.

وتعليقا على هذه المشاركة، قال السيد عامر نجم رئيس الفروع بالبنك الأهلي المتحد، «نحن سعداء بالترحيب المميز الذي لاقيناه من مسؤولي برج التوأم بالمرقاب، لا سيما وإن تواجدنا يؤكد ثقتهم بما نقدمه من خدمات للعملاء ويسهل على الموظفين المنتسبين للبرج الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات، بما يحقق أهدافنا بشأن رضى العملاء، وتعزيز انشطتنا في السوق المحلية».

وأكد نجم: «يحرص الأهلي المتحد على التواجد بصفة دورية في مختلف الجهات الاستثمارية والحكومية وأماكن تجمعات الجمهور لتعريف منتسبي تلك الجهات بالحسابات والعروض والحملات التسويقية المتجددة التي يطرحها البنك، والتي تتضمن العديد من المزايا والعروض الحصرية التي تعود بالنفع الكبير على العملاء».

وأضاف: «لن نال جهدا في سبيل الوصول الى مختلف العملاء في شتى المناطق في الكويت، وتقديم أفضل الخدمات المتطورة».

جناح البنك الأهلي المتحد في برج التوأم

عمان تستضيف مؤتمراً دولياً حول النفط والغاز بمشاركة 300 شركة

تستضيف سلطنة عمان في ال26 من مارس المقبل معرضا ومؤتمرا دوليين حول النفط والغاز تشارك فيهما ما يزيد على 300 شركة دولية ومحلية.

وقالت شركة أعمال المعارض العمانية (عمان إكسبو) المنظمة للمؤتمر بالتعاون مع وزارة النفط والغاز العمانية وجمعية مهندسي البترول الدولية العمانية في بيان صحفي أمس السبت ان (معرض ومؤتمر النفط والغاز 2018) سيشهد مشاركة واسعة من المؤسسات الحكومية والخاصة من مختلف دول العالم حيث يصل عدد الشركات المشاركة به الى أكثر من 300 شركة دولية ومحلية.

واوضحت ان المؤتمر والمعرض اللذين سيقامان في نسختيهما الـ11 «يستهدفان مشاركات العديد من الشركات من دول مجلس دول التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا وأمريكا وأوروبا وافريقيا».

وأضافت ان هذه الدول «تمثل سوقا خصبة لمنتجات وخدمات الشركات العمانية العاملة في مجال النفط والغاز وتساهم الى حد كبير في دعم الأعمال الاستكشافية المستمرة وانشطة الإنتاج المتزايدة وتسويق منتجاتها».

واشارت الى ان المشاركين بالمؤتمر سيناقشون جميع الموضوعات المتعلقة بقطاع النفط والغاز ومنها ما يتعلق بعمليات التطوير المستمر والتحديات التي يواجهونها في هذا المجال.